

إدارة الأزمات الاقتصادية: مقارنة بين أزمة الكساد 1929، والأزمة المالية 2008
" دراسة تاريخية اقتصادية "

Title in English Managing economic crises: a comparison
between the depression crisis of 1929 and the financial crisis of
2008 "a historical economic study"

بن خيرة الطاهر (*)

جامعة عمار ثليجي بالأغواط، (الجزائر)، t.benkheira@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/ 21 تاريخ القبول: 2022/09/ 29 تاريخ النشر: 2022/10/ 11

الأزمات الاقتصادية جزء من النظام الرأسمالي، وسمة من سماته الملازمة له، وقد زادت تأثير هذه الأزمات منذ نشوء الأسواق المالية مرور بأصعب أزمة 1929 إلى الأزمة المالية العالمية 2008 .
وتهدف من خلال هذه البحث التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الأزمة الاقتصادية 1929، والأزمة المالية 2008، من خلال أسبابها وتداعياتها وتأثيرها على الأنظمة الاقتصادية العالمية، وإبراز كيفية إدارة هذه الأزمات وآليات معالجتها وما مدى جدواها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها انه برغم كل الجهود والحلول فان آثار الازمتين مازالت تلقي بظلالها ونتائجها السلبية على الاقتصاد العالمي ولذلك من الضروري البحث عن بدائل أخرى لإدارة الأزمات الاقتصادية والتي نراها في التمويل والصرافة الإسلامية كبديل.

الملخص

الكلمات الدالة الأزمة الاقتصادية ؛ الأزمة المالية ؛ إدارة الأزمات ؛ المالية الإسلامية.

Abstract:

Economic crises are part of the capitalist system, and an inherent feature of it, and the impact of these crises has increased since the emergence of financial markets through the most difficult crisis of 1929 to the global financial crisis of 2008.
We aim through this research to identify the similarities and differences between the economic crisis of 1929 and the financial crisis of 2008, through its causes, repercussions, and its impact on global economic systems, and to highlight how these crises are managed and the mechanisms for addressing them and the extent of their feasibility, and one of the most important results reached is that despite all efforts and

* المؤلف المرسل.

solutions The effects of the two crises still cast shadows and negative consequences on the global economy, and therefore it is necessary to search for other alternatives to manage economic crises, which we see in Islamic finance and banking as an alternative.

Keywords: Economic crisis; Financial crisis; Crisis management; Islamic finance.

1. مقدمة:

الأزمات الاقتصادية والمالية سمة من سمات اقتصاديات السوق، وهي ظاهرة مثيرة للاهتمام ومبعث للقلق والذعر، حيث لا تخلو فترة من فترات تطور النظام الرأسمالي إلا وحدثت أزمة، حتى قيل إن النظام الرأسمالي مجبول على الأزمات، فمنذ نشأة الأسواق المالية والأنظمة الاقتصادية عرضة للهزات والتقلبات والأزمات، فقد عرفت الأسواق الهولندية تقلبات أولية ما بين سنة 1634-1637، بالرغم من أن هولندا كانت حينها تعد من الاقتصاديات المتقدمة، وتلتها تقلبات وأزمات عديدة في هولندا بريطانيا وغيرها، ليشهد العالم أصعب وأطول أزمة عرفها النظام الرأسمالي وهي أزمة الكساد العظيم 1929-1932 تلتها الأزمة المالية العالمية في 2008، وما خلفته من آثار وتداعيات على النظام المالي الأمريكي وباقي الأنظمة المالية العالمية بحكم ترابطها وتشابكها بفعل الانفتاح الاقتصادي والعملة المالية التي ميزت العقود الأخيرة من الزمن.

وتعد الأزمة المالية 2008، من أعنف الأزمات بعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، ومما زاد في خطورة هذه الأزمات هو المكان الذي انفجرت فيه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتبر الاقتصاد الأمريكي محرك الاقتصاد العالمي ومركزه، كما تعتبر عملته "الدولار" عملة التسويات الدولية حيث تستأثر 60% من السيولة العالمية. والتساؤل الرئيس المطروح هو: هل نجحت الدول في إدارة الأزمة الاقتصادية 1929 والازمة المالية العالمية 2008؟ وما جدوى الحلول والآليات التي استخدمت في معالجتهما.

ولالإلمام بالموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية

- 1- ما مفهوم وطبيعة هذه الازمات؟
 - 2- ماهي آثار وتداعيات ازمتي 1929 وازمة 2008 على الاقتصاد العالمي؟
 - 3- ما هو أوجه الشبه والاختلاف بين إدارة ازمة 1929 وأزمة 2008؟
وللإجابة على هذه التساؤلات والسؤال الرئيس نضع بعض الفرضيات
- 1- الازمات هي اضطراب مفاجئ غير متوقع يحدث تذبذبا في أداء الاقتصاد ككل وتمتد اثاره الى مجالات أخرى.
 - 2- أحدثت أزمتي 1929 وأزمة 2008، آثارا كبيرة على دول العالم شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
 - 3- تعاملت الدول باليات مختلفة لإدارة الازمة الاقتصادية 1929 والازمة المالية العالمية، لاختلاف زمن وقوعهم.
- وللإجابة على التساؤل الرئيس والاسئلة الفرعية والتحقق من الفرضيات قسمنا الموضوع الى ثلاثة محاور
- المحور الأول: الازمات الاقتصادية مفاهيم ونظريات
المحور الثاني: أسباب وتداعيات الازمة.
المحور الثالث: إدارة الازمة.
- منهج البحث المستخدم:** اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي المقارن.
- أهداف البحث:** نهدف من خلال البحث الى
- التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الازمة الاقتصادية 1929، والازمة المالية 2008.
 - معرفة جذور الأزمات الاقتصادية أسبابها وتداعياتها على الأنظمة الاقتصادية العالمية.
 - إبراز كيفية إدارة هذه الأزمات وآليات وحلول مجابهتها وما مدى جدواها
2. المحور الأول: الازمات الاقتصادية وادارتها: مفاهيم ونظريات
- 1.2 . مفهوم الازمة الاقتصادية:

الأزمة لغة في أكثر المعاجم معناها الشدة الضيق والتحط، أما المعنى الاصطلاحي فان الأزمة الاقتصادية هي: " فترة من الركود المتواصل للنشاط الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وقلة الاستثمار وزيادة هائلة في البطالة " أو هو " اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي وينشأ عن اختلال التوازن في الإنتاج والاستهلاك مما يسبب الغلاء والإفلاس " أما الأزمة المالية في المعاجم تعني: " أحداث تسبق وتشمل الإفلاس من بينها مخالفة اتفاقيات القروض أو تبديد أموال الشركة."

مفهوم الأزمة الاقتصادية في لغة الأكاديميين :

يعرفها الاقتصادي يوجين فارجا " ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة و حدوث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضا بطالة كبيرة."

ويعرفها عرفان تقي الحسيني "هي ذلك التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينتج عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة ، ويؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية؛ وعادة ما تحدث الأزمات بصورة مفاجئة نتيجة لازمة الثقة في النظام المالي، مسبها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج." ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأزمة الاقتصادية: "هي اضطراب وتذبذب في أداء النظام المالي ككل يتبعه تدهور وشلل مؤسسات مالية وغير مالية ينتهي بانتهيار النظام المالي وينتقل إلى النواحي الاقتصادية الأخرى مما يتسبب في انكماش حاد في النشاط الاقتصادي".

2.2. النظريات المفسرة لحدوث الأزمات وأسبابها

إذا سلمنا بان الأزمات إنما هي دورات اقتصادية طبيعية الحدوث بين الحين والآخر، كما يحدث في الظواهر الأخرى، وعليه فان الدورة الاقتصادية هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية الأزمة وتنتهي عند بداية أزمة أخرى مروراً بأربعة مراحل أساسية هي أزمة فانتعاش ونحوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية.

وتعرف الدورة الاقتصادية على أنها تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار.

وقد اختلفت النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية باختلاف المدارس الاقتصادية في التحليل فيعتقد البعض ان سبب حدوث الدورات الاقتصادية والأزمات هو التوسع والانكماش في المعروض النقدي وهي النظرية النقدية كما يعتقد البعض ان عدم التوازن بين الطلب والعرض هو سبب لحدوث هذه الدورات فيما يرى أصحاب النظرية المناخية ان سبب حدوث الدورات الاقتصادية يعود إلى أسباب خارجة عن الاقتصاد أسباب مناخية وهي النظرية المناخية واهم هذه النظريات هي:

1.2.2. النظرية المناخية: يرى مؤسسها جيفونز (Jevons) وهنري مور (Moor)، ان سبب الانعطاف في النشاط الاقتصادي هو تقلبات العوامل الطبيعية المتعلقة بحركة الكواكب والتي تعرف بنظرية البقع الشمسية حيث تؤثر هذه البقع السوداء التي تظهر على الشمس على حركة الرياح وحرارة الشمس والأمطار الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الزراعي، او لعوامل أخرى كالحروب والكوارث واكتشاف موارد طبيعية او زيادة معدلات النمو السكاني وكذلك التطور العلمي والتكنولوجي.

2.2.2. النظرية النقدية: يعتقد أصحاب هذه النظرية ان سبب الدورات الاقتصادية والأزمات ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني واتجاهات هذه النظرية: أ-نظرية هايك (Hayek) وسلوك الجهاز السوقي: حسب هذه النظرية فان سبب الدورات هو تراكم القروض بسبب انخفاض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى التوسع في الاستثمار وزيادة الطلب الكلي وانكماش العرض الكلي.

ب- نظرية هاوترى (Hawtrey) ودوران المخزون: ويرى أصحاب هذه النظرية ان التوسع الائتماني بسبب سعر الفائدة المنخفض يدفع المستثمرون إلى زيادة حجم المخزون والاقتراض والاستمرار في التوسع إلى ان يرتفع سعر الفائدة من جديد فينخفض المخزون من المبيعات بسبب الانكماش وينخفض الدخل تبعا لذلك.

ج- نظرية فيبلن (Veblen) الائتمان والدورات التجارية: ان الدورات تحدث بسبب عدم التوافق بين القيمة النقدية للضمانة من السلع الرأسمالية التي ارتفعت أسعارها بسبب التوسع الائتماني والقيمة الرأسمالية للملكية المحسوبة.

د- نظرية شومبيتر (Schumpeter): تفسر هذه النظرية سبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي وان النظام الاقتصادي ينمو ويتحرك في صورة تقلبات دورية ترجع أسبابها الى ظهور ابتكارات جديدة، توسع النشاط الائتماني.

و- نظرية مدرسة شيكاغو (فريدمان): حيث ترى هذه المدرسة بوجود علاقة معنوية بين الرصيد النقدي والكساد خلال الفترة مابين 1870 و1960، حيث أن النقود لها تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار.

3.2.2 نظرية نقص الاستهلاك: ويمثل هذا الاتجاه النظريات التالية

أ- النظرية الماركسية: تفسر سبب الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية التي تحدث في

الاقتصاد الرأسمالي بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج

ب- الدورة الاقتصادية عند سيموندي (Sismondi) ونظريات قلة الاستهلاك: يرجع سبب حدوث الدورات الاقتصادية إلى عدم كفاية الاستهلاك مع تطور الإنتاج وآلاته.

ج- التفسير الكنزي: نسبة للاقتصادي جون مينارد كينز (J.M. Keynes) يفسر كينز حدوث الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال ودعا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

4.2.2 نظرية المضاعف المعجل: وتسمى بالنظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية إذ ان تغيرات

المضاعف والمعجل تنعكس في حجم الاستثمار وبالتالي حدوث انتقالات في منحنى (IS)

تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وان التفاعل بين المضاعف والعجل يؤدي إلى تغير تراكمي في حجم الدخل نتيجة لتغير ابتدائي في الاستثمار إلى ان يصل إلى حد معين وبعدها يتخفف محمدا بذلك دورة اقتصادية:

أ- نموذج (سامويلسون) في المضاعف والمعجل: أوضح سامويلسون بان التغيرات في الدخل انطلاقا من المعادلة التالية: $Y = (1/1-C) C_0$ تعتمد على قيمة (MPC) وعلى قيمة معامل المعجل.

ب- الدورة الاقتصادية عند هيكس (Hicks) صمم هيكس نموذجا يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعجل ويركز على مبدأ المعجل وذلك لاعتقاده بان الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، أي ان زيادة الإنفاق الاستهلاكي تنطوي على زيادة في الدخل، إلا ان هذه الزيادة في الدخل ذو أثر مضاعف على الاستثمار وفقا لمبدأ المعجل، وهذا ما سيحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد فبحصل العكس وبذلك يستنتج هيكس ان تفاعل المضاعف مع المعجل هو السبب الرئيسي في إحداث الدورات الاقتصادية..

3.2. إدارة الازمات:

الازمات ظاهرة إنسانية وُجدت مع الانسان وتلازمه طول حياته وتتميز بمجموعة من الخصائص التي تزيد من تفاقمها وانتشارها وغموض حول تداعياتها ومن هذه الخصائص:

- خاصية المفاجئة والمباغتة: حيث تتوالى الأحداث في وقت قصير لم يكن متوقع الحدوث؛
- خاصية التعقيد والغموض: حيث تتشابك مظاهر عديدة مما يصعب تحديد الأسباب والمسببات؛

- خاصية الذعر والارتباك: الذي يصاحب الأزمة ويعم جميع الأطراف خوفا من تداعيات الأزمة مستقبلا.

ومن تداعيات الأزمات أنها تخلف أضرارا وآثار كبيرة على جميع المستويات والمجالات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والنفسية، وتولد أزمات أخرى.

ولقد دأبت الإنسانية على محاولة فهم كنه هذه الأزمات وأسبابها، وذلك بدراستها وتحليلها بهدف معالجتها ومحاصرتها والتخفيف من أضرارها وهو أساس نشوء ما يسمى بعلم "إدارة الازمات": الذي أصبح علم من العلوم الإنسانية يُدرّس في مختلف المعاهد والجامعات عبر العالم.

1.3.2. مفهوم إدارة الازمات: يعرف بانه¹ "إدارة الازمات هي علم وفن السيطرة على الموقف وتوجيهه بما يخدم أهدافا مشروعة من خلال إدارة الأزمة ذاتها من أجل التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهها".

2.3.2. مراحل إدارة الازمات: يرى بعض الباحثين بان مراحل إدارة الازمات في مثل هذا النوع من الازمات محل الدراسة والتي من خصائصها المفاجئة والمباغتة التي تخلف ذعرا وارتباكا وهي مرحلة فشل إدارة الازمات في اكتشاف احتمال وقوع ازمة أي في مرحلة التكوين والنشأة، ثم الفشل في التنبؤ بوجود مصادر التي تشكل الخطر والتهديد. ويرى هذا التقسيم بان إدارة الازمة بالمراحل التالية²:

- مرحلة تخفيف حدة الازمة: تتم في هذه المرحلة الاهتداء الى مصادر الخطر وانتقاء البرامج المطلوبة للتخفيف من حدة ودرجة الاخطار؛
- مرحلة الاستعداد والتحضير: تتم في هذه المرحلة تطوير خطة مواجهة الازمة، وتتضمن هذه الخطة تحديد الموارد الأساسية المطلوبة للتعامل مع الازمة؛
- مرحلة المواجهة: توفير الخدمات الضرورية المساعدة والسعي الى توجيه الاهتمام بتخفيف مدة الازمة؛
- مرحلة إعادة التوازن: وفيها تركيز المهام على توفير الدعم الضروري الى إعادة الوضع السابق لوقوع الازمة.

3. المحور الثاني: أسباب وتداييم الازمة

الازمة هي نتيجة وضعية غير طبيعية وخلل في مكونات الأنظمة المعتمدة وسوء تقدير والمبالغة في تقدير الأشياء واهمال النمو غير الطبيعي في ظاهرة ما ثم فشل الإدارة في التنبؤ

بمصادر الخطر والتهديد فتجتمع أسباب وعوامل تؤدي الى انفجار الازمة دون سابق انذار، وقد يوحي الواقع السابق للازمة باستبعاد حدوث أي اضطراب وهو ما يعرف بعنصر المباغتة التي تسبب ذعرا وارتباك يؤدي الى اثار وتداعيات يختلف مداها من ازمة الى ازمة، وقد تتشابه الازمات الاقتصادية والمالية في بعض الأسباب والمظاهر والتداعيات وتختلف في أخرى.

1.3. بداية الازمة:

تتشابه الازمتان من حيث البداية والارهاصات التي سبقتهما، حيث شهد الاقتصاد في أمريكا وأروبا انتعاشا كبيرا، والمؤسسات الإنتاجية تعمل بكل طاقتها، وأموال ضخمة غمرت البنوك والمصارف والشركات، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. والتوسع في الإقراض. - ففي ازمة 1929 التي تعد أعنف أزمة هزت أركان النظام الرأسمالي وقوضت أكانه، تميزت الأوضاع التي سبقت الازمة، انتعاشا في الاقتصاد، وتحقيق فائضا في الإنتاج والأرباح وامتلات المصارف والبنوك بالأموال، التي توسعت توسعا كبيرا في الإقراض الخاص العام. مما مكّن أصحاب الدخول الضعيفة من الاستثمار في الأسهم، بالاقتراض بمعدل فائدة يصل الى 15%، وارتفع الاستهلاك الخاص والعام للسلع والمشتريات والعقارات، وعرف سوق المضاربة نشاطا كبيرا، نتج عنه هبوط حاد في أسعار الأسهم وكسادا لم يشهد له العالم مثيلا من قبل. - في الازمة المالية العالمية 2008، كانت الاحصائيات تشير الى نمو الاقتصاد الأمريكي وانتعاشه في السنوات الأخيرة التي سبقت الازمة. كما عرفت ارتفاع الدخل الفردي العام في أمريكا، والاتحاد الأوربي ب2.2%، مقابل 2.9%، بالنسبة للفرد في الاتحاد الأوروبي³، كما عرفت القروض العقارية التي تنسب اليها الازمة توسعا كبيرا بأسعار فائدة مرتفعة ومتغيرة تتسم بالقروض ذات المخاطر العالية، وازدادت الأوضاع سوء بإدخال الهندسة المالية بتوريق الديون نتج عنه عجز المقترضين عن سداد فوائد وأصول القروض، فاضطرت الشركات العقارية والبنوك الى حجز الممتلكات العقارية وعرضها للبيع مما نتج عنه كسادا كبيرا في سوق العقارات، ثم عجزت البنوك عن إرجاع الودائع لأصحابها، وأعلنت افلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت الازمة الى باقي دول العالم المرتبطة اقتصاديا وماليا بالاقتصاد الأمريكي والدولار.

2.3. الأسباب والعوامل

تشابه الأسباب والعوامل التي أدت الى انفجار الازمتين الى حد كبير ويمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط التالية:

- 1.2.3. طبيعة النظام الرأسمالي القائم على أساس النظرية الكلاسيكية التي من فرضياتها:
 - الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحرية المنافسة، التي افضت الى مظاهر المنافسة الشرسة اللامحدودة بين القطاعات الإنتاجية في نفس الصناعة، وتركز الإنتاج في بعض الصناعات والقطاعات واهمال اخرى، ففي أزمة 1929، تركز النشاط الاقتصادي على مجال صناعات السيارات والاعلام، والافراط في الإنتاج بشكل يفوق احتياجات السوق، وهو ما حدث في أزمة 2008، من حيث تركيز على الاستثمار المالي في مجال العقارات.
 - مبدأ العرض هو الأساس وهو الذي يخلق الطلب الخاص به، حيث ظهرت فجوة تضخمية عميقة بين العرض والطلب ففي أزمة 1929، كان التفاؤل كبير على القدرة الإنتاجية للاقتصاد وقدرة الناس على الاستهلاك بدعم من البنوك عن طريق التسهيلات الائتمانية، مما أدى ظهور حالة كساد تطورت مع الزمن لتتطور الى كساد عالمي. كما يمكن ملاحظة ذلك في أزمة 2008، حيث ازدهرت القروض العقارية مع الملاءة المتدنية مع التسهيلات الائتمانية وأسعار الفائدة المنخفض. مما عُرف بالرهون العقارية المتدنية والتي تم توريقها فيما بعد وتداولها.
- 2.2.3. التفاؤل المفرط من قبل رجال السياسة والاقتصاد وحتى المستثمرين بشأن القدرة الإنتاجية للاقتصاد وقدرة المستهلكين على الاستهلاك، واستبعادهم حدوث أية نكسة، حيث صرح الرئيس الأمريكي "هربرت هوفر (1874-1964)"⁴ " أن الاقتصاد الأمريكي متين في أساسه وجوهره وأن السلام سيسود العالم لسنوات وان العالم على عتبة نمو تجاري كبير".
- 3.2.3. النمو المفرط في الاستثمار المالي على حساب الاستثمار الحقيقي، وظاهرة الفقاعات المالية نتيجة جنون المضاربة في الأوراق المالية، وتوريق الديون والاستخدام المفرط للمشتقات والأدوات المالية المستخدمة والتي نتجت عن التسهيلات الائتمانية وسهولة منح القروض،

حيث بلغت قيمة عقود المشتقات ما يعادل عشرة اضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان العالم قبل أزمة 2008، وهو عامل مشترك بين الأزميتين.

هذا التشابه في الأسباب بين الأزميتين لا ينفي وجود عوامل ثانوية أخرى خاصة بكل أزمة.

3.3. مظاهر الأزمة وتداعياتها

تميزت الأزميتين في وجود تشابه في كثير من المظاهر والتداعيات، لكن الاختلاف يكمن في مدى ومدة التأثير، فقد أدت تداعيات الأزميتين الى تراجع المتغيرات الاقتصادية والمالية، والإنتاج والاستثمار والاستهلاك ويمكن أن نلخص أهم تداعيات الأزميتين كالتالي:

1.3.3. مظاهر وتداعيات الأزميتين على القطاع المصرفي والاستثمار المالي والأسواق المالية:

- عرفت أزمة 1929، انهيار أكثر من 1100 مصرف امريكي، وانهيار بورصة وول ستريت عام 1929، وانهيار أسعار الاوراق المالية، واضطراب الأسواق المالية.

- أما في أزمة 2008، فقد أدى انخفاض أسعار الأوراق المالية خاصة العقارية منها وأسعار العقارات. الى آثار سلبية على المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين والمضاربين والبورصات والمؤسسات المالية، وافلاس كثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين واغلاق 110 بنك من بينها بنك "أندي ماك" الذي يستحوذ على أصول تقدر ب 32 مليار دولار، وودائع بقيمة 19 مليار دولار.

2.3.3. مظاهر وتداعيات الأزمة على المتغيرات الاقتصادية:

- في أزمة 1929، انخفض الناتج المحلي العالمي ب 15%، كما ارتفع معدل البطالة الى 25%. وانكشمت التجارة الخارجية الى 40%، من حجمها.

- أما في أزمة 2008، فلم يتأثر الناتج المحلي العالمي الا بانخفاض 01%، وبلغ معدل البطالة 05%، والتضخم 04%، كما تراجعت نسبة نمو الصادرات والواردات في التجارة الخارجية بنسبة 133%.

3.3.3. مظاهر وتداعيات الأزمة على النشاط الصناعي وأسعار المواد الأولية:

- في أزمة 1929، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 40%، وتدهورت أسعار المواد الأولية بنسبة تتراوح بين 45-50%، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية بانخفاض وتراجع الطلب عليها. كما انخفضت الاستثمارات وانكمش الاستهلاك

- في أزمة 2008، تراجعت أسعار النفط بحوالي 50%، كما أدت الى تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وتراجع مستوى الاستثمار والاستهلاك.

4.3.3. مظاهر وتداعيات الأزمة على المستوى النقدي

- في أزمة 1929، أثرت الأزمة على المستوى النقدي حيث شهدت أسعار صرف العملات تقلبات حادة نتيجة ارتباطها بالدولار المرتبط بالذهب، وكانت بداية انهيار قاعدة الصرف بالذهب، كما انخفضت أسعار الفائدة انخفاضاً كبيراً، وتراجعت قيمة الودائع وعمليات الخصم والاقراض بالبنوك تبعاً لذلك، كما كان من آثار الأزمة نقص حاد في السيولة.

- في أزمة 2008، كانت المظاهر والتداعيات متشابهة، حيث أدى السحب الكبير للودائع نقصاً كبيراً في السيولة، وانخفضت أسعار الفائدة وأدت الأزمة الى انخفاض الطلب على القروض، وتراجعت قيمة الدولار والعملات الأخرى.

4. المحور الثالث: إدارة الأزمة

1.4. العنوان الفرعي الأول:

بهدف تخفيف من حدة اضرار الأزمة وحصر آثارها، اتخذت الدول التي كانت محل الأزمة، أو التي تأثرت بها، نتيجة ارتباط الأسواق العالمية بفعل العوالة المالية ووسائل التكنولوجيا، وبفعل الأسواق المالية الدولية، والاستثمار الأجنبي، والبورصات من جهة، وارتباط هذه الأسواق بالسوق الأمريكية والدولار من جهة أخرى، فممن الطبيعي أن تختلف حلول وآليات معالجة الأزمات باختلاف الزمان والمكان ودرجة التأثير، وقوة الاقتصاد. فقد اتسمت الأزمة في 1929، بتأثر الاقتصاد في القطاع الحقيقي بالكساد في السلع والمنتجات أكثر من القطاع المالي بعكس أزمة 2008. وقد تباينت حلول معالجة الأزمات في النقاط التالي:

2.4. حلول وآليات معالجة أزمة 1929

- بالنظر للكساد الذي شهدته القطاع الإنتاجي فقد اتخذت إجراءات تهدف الى تشجيع الصادرات، بتخفيض من قيمة العملة وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية، مع تجميد الأسعار.

- استعانة الدول الاستعمارية بمستعمراتها من اجل تصريف المنتجات المكدسة، فيما اتجهت أخرى الى الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى.

- في الولايات المتحدة الأمريكية تبنى الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ما يسمى الخطة الجديدة سنة 1933 لمواجهة الازمة الاقتصادية وأعلن عن برنامجه الاقتصادي المعروف باسم "الاتفاقية الجديدة، حيث تم تنظيم البنوك ومراقبة المؤسسات المالية ودعم الفلاحين مع اصلاح الصناعة بالتخفيف من المنافسة وتحديد الحد الأدنى للأجور، وفي الميدان الاجتماعي تم فتح شركات كبرى للتخفيف من البطالة مع تحسين الأجور⁵.

بصفة عامة فقد اتخذت إجراءات عامة تتعلق بضرورة تدخل الدولة والتخلي عن مبادئ " آدم سميث"، وتطوير القطاع العام، ومعالجة البطالة، وتبني سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي ومزيدا من الانكماش المالي. كما اتخذت إجراءات أخرى خاصة تهدف الى إعادة التوازن بين التكاليف والإنتاج والاسعار، وتنشيط السوق الداخلية وانعاشها، وضرورة مراقبة الأسعار والإنتاج وإعادة تقييم الأجور والطاقة الشرائية، ومراقبة المصارف وتنظيمها، مع التركيز على مراقبة نشاط البورصة وعمليات تخفيض الدولار وإعادة فتح البنوك الحكومية وفرض التأمين والضمان ضد البطالة، وتبني سياسة اجتماعية بمساعدات العائلات، وأهم اجراء تم على مستوى السياسات الاقتصادية المنتجة هو تبني الحلول الكينزية في النظرية الاقتصادية الكلية⁶.

3.4. حلول وآليات معالجة ازمة 2008

- 3.4.1. آلية مواجهة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية: من بين الآليات التي اتخذتها
- السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
 - مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من الخطة.
 - رفع سقف الضمانات الممنوحة للمودعين إلى 250 ألف دولار.
 - إعفاءات ضريبية للشركات والطبقة المتوسطة وحماية دافعي الضرائب.

- فرض قيود على تعويضات مدراء الشركات.
- وضع إجراءات حمائية في مجال الرهن العقاري.
- خفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة: من 3.5% إلى 2% ما بين جانفي وأبريل إلى 1% في 29 أكتوبر إلى ما بين 0% و 0.25% في 16 ديسمبر.
- استخدم البنك الفيدرالي الاحتياطي سياسة التسييل الكمي للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2016 لأكبر الشركات والمؤسسات المتضررة بمبلغ يتجاوز تريليون والربع، وشراء سندات الرهون العقارية بمبلغ 1300 مليار دولار.
- 2.3.4. آليات مواجهة الأزمة في أوروبا: اتخذت الدول الأوروبية مجموعة من الآليات والخطط لمعالجة آثار الأزمة والتخفيف من حدتها موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: خطط الإنقاذ في بعض الدول الأوروبية مع بداية الأزمة⁷

المملكة		إيطاليا		ألمانيا		إسبانيا		فرنسا		المخصصات (مليار أورو)
PIB (%)	Mds	PIB (%)	Mds	PIB (%)	Mds	PIB (%)	Mds	PIB (%)	Mds	
0.1	2.3	0.1	1.4	0.3	7.2	0.7	8.0	0.4	8.0	مجموع الاستثمارات
-	-	0.0	0.2	0.6	1.0	0.7	7.7	0.7	13.	دعم الشركات والأسر
0.0	0.7	-	-	-	-	0.3	3.0	0.1	2.0	تقديم المساعدات
0.2	4.4	0.2	3.3	0.9	23.	0.5	5.9	0.1	2.0	سياسات العمالة
0.8	11.	-	-	-	-	0.2	1.8	-	-	المساعدات الضريبية
-	-	0.1	1.5	0.2	4.8	-	-	-	-	مساعدات أخرى
1.3	18.	0.4	6.5	2	36	2.2	24.	13	26.	المجموع

المصدر: Christophe Blot ; Petit manuel de stratégies de sortie de crise ;
REVUE DE L'OFCE ; 110 ; JUILLET 2009; p377.

- 3.3.4. آليات مواجهة الأزمة دوليا:
- 1.3.3.4. قمة وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية: حددت خمس خطوات لمواجهة الأزمة:
- اتخاذ إجراءات حاسمة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام ومنع إفلاسها.
- تحرير الأسواق النقدية والتأكد حصول البنوك والمؤسسات المالية إلى السيولة الملائمة.

- تمكين البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة من الحصول على أموال عامة وخاصة.
 - العمل على أن تكون البرامج الوطنية لضمان الودائع متينة ومتجانسة لاستعادة ثقة المودعين.
 - إجراء عمليات تقييم دقيقة للمنتجات المالية ونشر معلومات تتميز بالشفافية.
- 2.3.3.4. آليات مواجهة الأزمة في الدول العربية⁸: نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 2: خطط الإنقاذ في بعض الدول العربية

الدول	الإجراءات المتخذة
الإمارات العربية	- منح المصارف لقروض قصيرة الأجل بقيمة خمسين مليار درهم أي 13.61 مليار دولار - إعادة شراء كل أدوات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية على أجلها 14 يوما أو أكثر - الحد من القروض الكبيرة والطويلة الأجل
الكويت	- عرض المصرف المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر أمام المصارف - خفض نسبة الفائدة بـ 1.5 % - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق
قطر	- اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و20% من رأسمال المصارف المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار
المملكة العربية السعودية	- طرح خيار للبنوك باقتراض 75% من الأوراق الحكومية التي تملكها. - خفض أسعار الفائدة إلى 5 %. - خفض نسبة الاحتياطي القانوني من 13% إلى 10%.

المصدر: فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، ص 20.

3.3.3.4. تحرك صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة: اتخذ صندوق النقد الدولي إجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية ومعالجتها تمثلت في⁹:

- إقامة جدار ناري للوقاية من الأزمات: بزيادة طاقة الإقراض للدول المتضررة لتمويل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي مصدر هذه الزيادة من زيادة اشتراكات الدول الأعضاء؛

- زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة: تعهد الصندوق بتمويل الدول المتضررة الأعضاء ب: 800 مليار دولار؛

● إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق: لتدعيم شرعية الصندوق حيث اتفق الأعضاء في ابريل 2008 ونوفمبر 2010 على إجراء إصلاحات واسعة في نطاق الحوكمة.
4.3.3.4. مساهمة صناديق الثروة السيادية: كما ساهمت الصناديق السيادية بمبلغ يتجاوز 8.71 مليار دولار لإنقاذ البنوك الأمريكية والأوروبية.
4.4. جدوى حلول وآليات معالجة الأزمة:

1.4.4. جدوى آليات معالجة الأزمة الاقتصادية 1929:

بالرغم من تدخل الدول بحلول لمعالجة الأزمة الاقتصادية، شملت إجراءات على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية، متخلفة عن بعض مبادئها في تبني فكر النظام الرأسمالي الحر، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمحاصرة الأزمة والتخفيف من حدتها:

- فقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة انكماش اقتصادي وارتفاع نسب الفوائد، وتراجع كبير في سياسات توزيع القروض على المستثمرين والمستهلكين.

- أقت الأزمة بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي خلال السنوات التي تلت الأزمة حتى أواخر الثلاثينيات ويعتبر الكساد الأطول والاعمق والأكثر انتشارا في القرن العشرين.

- الآثار والتداعيات العميقة التي أحدثتها أزمة 1929، بينت الخلل العميق في النظام الرأسمالي الليبرالي وفق مبادئ النظرية الكلاسيكية الذي يحمل كثيرا من التناقض وأن فرضياتها وآلياته هي مصدر الخطر والتهديد والدليل توالي الازمات الاقتصادية والمالية.

- يرى بعض المؤرخين آثار أزمة 1929، كانت سببا من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

2.4.4. جدوى آليات وحلول معالجة الأزمة المالية العالمية 2008:

لمعرفة مدى نجاعة وجدوى الآليات والحلول التي انتهجتها الدول في معالجة أزمة 2008، نستعرض بعض الاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي عن معدلات المتغيرات الاقتصادية الرئيسية قبل الأزمة وبعدها.

1.2.4.4. دراسة لبعض المتغيرات الاقتصادية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008:

- معدلات النمو الاقتصادي والبطالة قبل وبعد الأزمة¹⁰

الجدول 3: معدلات النمو الاقتصادي ومعدل البطالة قبل وبعد الازمة ب (%)

2016-1999		2016-2009		2008-1999		السنة
البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة	النمو الاقتصادي	المتغيرات الاقتصادية البلد
10.7	5.7	22.4	0.6	15.5	1.3	ألمانيا
8.9	3.6	9.8	-0.2	9.2	1.9	اسبانيا
8.2	2.0	1.3	0.6	9.1	1.4	فرنسا
5.2	1.2	7.2	-0.8	6.0	0.3	إيطاليا
8.5	2.5	9.9	1.2	9.1	1.9	بريطانيا
5.0	2.3	7.8	0.6	6.2	1.5	الاتحاد الأوروبي
4.6	2.6	4.3	1.5	4.5	2.1	الولايات المتحدة
10.7	1.0	22.4	0.6	15.5	0.8	اليابان

المصدر: Rapport annual 2016 BCE; p: p206:216

- معدلات نمو الصادرات والواردات قبل وبعد الأزمة¹¹

الجدول 4: معدلات نمو الصادرات والواردات قبل وبعد الازمة ب (%)

2016-1999		2016-2009		2008-1999		السنة
نمو الواردات	نمو الصادرات	نمو الواردات	نمو الصادرات	نمو الواردات	نمو الصادرات	المتغيرات الاقتصادية البلد
5.2	4.5	2.8	2.9	4.1	3.8	ألمانيا
3.5	3.8	0.0	2.3	2.0	3.1	اسبانيا
4.9	2.9	2.0	1.1	3.6	2.1	فرنسا
5.7	4.4	2.2	1.6	4.1	3.1	إيطاليا
5.1	5.6	2.2	2.8	3.7	4.4	بريطانيا
3.9	4.4	1.8	2.5	3.0	3.6	الاتحاد الأوروبي
5.2	6.6	2.8	1.1	4.1	4.1	الولايات المتحدة
3.5	4.5	0.0	2.9	2.0	3.8	اليابان

المصدر: Rapport annual 2016 BCE; p: 210

تحليل إحصائيات البنك المركزي الأوروبي لبعض المؤشرات الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان في فترتين: فترة سابقة للازمة من 1999 إلى 2008، وفترة لاحقة لها من 2009 إلى 2016 تبين هذه الاحصائيات:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في جميع الدول المحصاة في فترة ما بعد الأزمة عن معدلات النمو الاقتصادي ما قبل الأزمة
- ارتفاع معدلات البطالة بعد الأزمة مقارنة بقبل الأزمة باستثناء ألمانيا، وإيطاليا، واليابان
- كما تراجعت معدلات نمو الصادرات في فترة ما بعد الأزمة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة في جميع الدول وهو مؤشر على تراجع العرض.
- وتراجعت معدلات نمو الواردات في جميع الدول في الفترة ما بعد الأزمة عما كانت عليه قبل الأزمة وهو مؤشر على تراجع الطلب.
- وتعزز هذه الإحصائيات المقال التحليلي¹² ل: جوزيف ستيغليتز¹³ و حميد رشيد¹⁴ عن تواصل تعثر الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية وأسبابه بقولان:
انه بعد مرور سبع سنوات منذ 2008 يواصل الاقتصاد تعثره وفقا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2015 بعنوان ((وضع الاقتصاد العالمي وتوقعاته لعام 2016)) بحيث يسجل:
- انحدار متوسط معدل النمو في الاقتصاديات المتقدمة بما يتجاوز 54% منذ اندلاع الأزمة
- بلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة نحو 44 مليون بزيادة 12 مليون عن عام 2007
- بلغ التضخم أدنى مستوياته منذ بداية الأزمة
- إن السياسات التي سادت خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية -التقشف المالي والتيسير الكمي من قبل البنوك المركزية الكبرى- لم تقدم إلا القليل من الدعم لتحفيز استهلاك الأسر والاستثمار والنمو.
- إن الحوافز الضارة للقطاع المالي كانت سببا في عدم تحقق الفائدة المرجوة من أسعار الفائدة المنخفضة.
- علاوة على ذلك، يُظهر تقرير الأمم المتحدة بوضوح أن الاستثمار الخاص في مختلف بلدان العالم المتقدم لم يسجل النمو الذي كان المرء ليتوقعه، كما شهدت خمسة اقتصادات منها انخفاضا في الاستثمار خلال الفترة 2010-2015.

- وعلى المستوى العالمي، سجلت سندات الدين الصادرة عن شركات غير مالية، والتي من المفترض أن تنفذ استثمارات ثابتة- زيادة كبيرة خلال الفترة نفسها.
- وبما يتماشى مع أدلة أخرى، فإن هذا يعني ضمنا أن العديد من الشركات غير المالية اقترضت، مستفيدة من أسعار الفائدة المنخفضة. لكن بدلا من الاستثمار، استخدمت هذه الشركات الأموال المقترضة لإعادة شراء أسهمها أو شراء أصول مالية أخرى. وبالتالي فقد تسبب التيسير الكمي في تحفيز زيادات حادة في مستويات الاستدانة، والقيمة السوقية، وربحية القطاع المالي، ولم يُعد أي من هذا بفائدة تُذكر على الاقتصاد الحقيقي.
- ومن الواضح أن الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوى قريب من الصفر لا يؤدي بالضرورة إلى مستويات أعلى من الائتمان أو الاستثمار.
- ولإحداث الأثر المرغوب، كان من الواجب أن يأتي التيسير الكمي مصحوبا ليس فقط بجهود رسمية لاستعادة قنوات الإقراض الضعيفة، بل أيضا بأهداف إقراض محددة للبنوك.
- وبدلا من تشجيع البنوك فعليا على عدم الإقراض، كان من الواجب على الاحتياطي الاتحادي أن يعاقب البنوك لاحتفاظها باحتياطيات مفرطة.
- خفض الفائدة والأسواق الناشئة.
- وفي حين حققت أسعار الفائدة الشديدة الانخفاض القليل من الفوائد بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإنها فرضت تكاليف كبيرة على اقتصادات الأسواق النامية والناشئة.
- وكانت النتيجة غير المقصودة -والتي لم تكن غير متوقعة رغم ذلك- للتيسير الكمي، الزيادات الحادة في تدفقات رأس المال عبر الحدود. فقد زاد إجمالي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية من نحو عشرين مليار دولار في عام 2008 إلى أكثر من ستمئة مليار دولار في عام 2010.
- في ذلك الوقت، كانت العديد من الأسواق الناشئة تواجه صعوبة في إدارة الارتفاع المفاجئ في تدفقات رأس المال، وقد ذهب القليل من هذه التدفقات إلى الاستثمار الثابت.

- والواقع أن نمو الاستثمار في الدول النامية تباطأ بشكل كبير خلال فترة ما بعد الأزمة. وهذا العام، من المتوقع أن تسجل البلدان النامية مجتمعة أول صافي تدفق لرأس المال إلى الخارج منذ عام 2006، بمجموع 615 مليار دولار.
- ورغم الانحدارات الحادة في أسعار الأسهم في مختلف أنحاء العالم، فإن القيمة الرأسمالية للسوق كحصصة من الناتج المحلي الإجمالي تظل مرتفعة. ولا يجوز لنا أن نتجاهل خطر اندلاع أزمة مالية أخرى.
- وهناك سياسات أخرى تحمل الوعد باستعادة النمو المستدام والشامل، وهي تبدأ بإعادة كتابة قواعد اقتصاد السوق لضمان قدر أكبر من المساواة، والمزيد من الفكر الطويل الأجل، وكبح جماح السوق المالية من خلال التنظيم الفعال وبنية الحوافز المناسبة .

5. تحليل النتائج:

أظهرت دراسة المقارنة بين أحداث الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 بعض أوجه التشابه والاختلاف نلخصها فيما يلي:

❖ من حيث النطاق الجغرافي:

- حيث انفجرت كلتا الأزميتين في الولايات المتحدة الأمريكية مهد النظام الرأسمالي وأكبر الأسواق المالية العالمية وأكثرها حرية ومنافسة، والاقتصاد المصنف الأول عالميا من حيث الناتج المحلي والصناعة العسكرية والمدنية والتجارة والزراعة، والاستثمار كما أنه موطن أكبر المصارف والبنوك والبورصات بالإضافة الى أنه صاحب العملة الأكثر تداولاً في العالم وهو الدولار.
- ثم انتشرت الأزمة الى الاقتصاديات والأسواق المالية الدولية في فترة وجيزة وتأثرت بها كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة والمتخلفة، والقريبة والبعيدة، بدرجات مختلفة حسب درجة ارتباط هذه الاقتصاديات بالاقتصاد الأمريكي، خاصة بالأزمة المالية 2008.

❖ من حيث النطاق الزمني:

امتدت تداعيات وآثار الأزميتين الى سنوات، حيث استمرت آثار الأزمة الاقتصادية 1929 الى غاية الحرب العالم الثانية، ويرى بعض المؤرخين أنها أحد أسباب الحرب العالمية

الثانية. وظلت تداعيات الأزمة المالية 2008، تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي والمالي حتى 2015، حيث استخدم البنك الفيدرالي الاحتياطي سياسة التسييل الكمي للمرة الثالثة من سبتمبر 2012 إلى نهاية أكتوبر 2014 بمبلغ ترليون و700 مليار دولار لشراء سندات الرهون العقارية المتعثرة.

❖ من حيث القطاع:

- القطاع المصرفي، والبورصات، وتسهيل القروض، والاستثمار المالي (جنون المضاربات)، والقروض الرديئة ذات المخاطر العالية كان مرتعا لازمة 1929 وانتقلت منها الى القطاع الحقيقي، وكذلك في أزمة 2008 كانت الرهون العقارية ذات الملاءة المتدنية والمخاطر العالية سببا رئيسيا في انفجار الازمة وامتدت اثارها الى القطاع الحقيقي.

❖ من حيث المظاهر والتداعيات:

- يلاحظ وجود تشابه كبيرا بين مظاهر وتداعيات الأزمة الاقتصادية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008، واختلفتا في مدى تأثيره ومجاليه، فقد أثرت الأزميتين على المتغيرات الاقتصادية (الناتج الإجمالي العالمي، والدخل، والبطالة والتضخم، والاسعار ومستويات الإنتاج، والاستثمار...)، كما أثرت على أسعار المواد الأولية وموارد الطاقة وأسعار الأوراق المالية وعلى أرباح المؤسسات الاقتصادية وعلى البنوك والمؤسسات المالية، وعلى سعر صرف العملة وقيمة العملة والنظام النقدي ككل، وعلى الائتمان والقروض وأسعار الفائدة.

- ان الاختلاف يكمن في مدى تأثير كل قطاع، ففي الأزمة الاقتصادية 1929، تأثر وتضرر القطاع الحقيقي (الإنتاجي) وانهارت الأسعار وتكدس الإنتاج وانكششت المبادلات التجارية الخارجية أكثر مما تأثر وتضرر القطاع المالي، أما في الازمة المالية العالمية 2008، فنلاحظ تأثر وتضرر الاقتصاد المالي والأسواق المالية والأوراق المالية والبنوك أكثر مما تضرر الاقتصاد الإنتاجي

❖ من حيث النظام الاقتصادي:

- تختلف بيئة الازمتين من ناحية النظام الاقتصادي، فقد حدثت أزمة 1929، والنظام الاقتصادي قائم على أسس النظرية الكلاسيكية، ثم تبنى النظام الرأسمالي اطروحات النظرية الكينزية للاقتصادي "جون مينارد كينز".

❖ من حيث العلاقات الدولية

تأثرت دول العالم تأثيرا متباينا بالأزميتين 1929 و 2008، حسب درجة ارتباط هذه الاقتصاديات بالاقتصاد الأمريكي والعملة الأمريكية، وحسب تقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا،

- ففي أزمة 1929، كانت درجة التأثير بعامل ارتباط جميع الدول بالدولار حسب قاعدة الذهب، وبفعل المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، اما ارتباط الأسواق العالمية بالأسواق الأمريكية فقد كان ضعيفا، كما ان وسائل الاتصال كانت محدودة وغير متطورة. اما درجة ارتباط الاقتصادات والأسواق العالمية والسوق الأمريكية بالأسواق الأخرى فقد كان وثيقا وقويا ووسائل الاتصالات والتكنولوجيا متطورة بفعل العملة المالية، ولذلك كان التأثير كبيرا وسريعا وعميقا..

6. خاتمة:

رغم ضخم الآليات المالية والنقدية، والإجراءات والسياسات وجهود تعزيز الرقابة والشفافية التي اتخذتها الدول منفردة ومجتمعة، ومساهمة مؤسسات مالية ونقدية وصناديق الثروة السيادية، فان ذلك لم يكن كافيا وذا جدوى في معالجة الأزمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ومازالت الآثار السلبية اللازمة تلقى بظلالها على الاقتصاد العالمي، الذي يعاني من الركود والانكماش والاضطرابات والهزات الارتدادية، فان الموقف يتطلب مراجعة النظام الرأسمالي والاقتصادية المبنية على أسس ونظام اقتصاد السوق وآلياته مراجعة جذرية ودقيقة تستهدف مكمّن الداء وتمكّن من إدارة الأزمة وفق أسس علمية دقيقة ومضبوطة وواقعية ومنصفة، فكل الدلائل والتحليل والتقارير تجمع بان أهم أسباب الأزمة هو:

- المبالغة في التعامل بالمشتقات وتوريق الديون والتوسع في الائتمان ومنح القروض بأسعار فائدة مرتفعة والدليل ان البنوك والمصارف التي تمنح الائتمان والقروض باستعمال الفائدة والمؤسسات المالية التي تتعامل بهذه المشتقات كانت أولى ضحايا الأزمة العالمية وانحارت الكثير من البنوك والمصارف وأفلست كثير من المؤسسات المالية، ولذلك فان المالية الإسلامية أو الصيرفة الإسلامية تشكل بديلا وحلا للمعاملات المالية التي كانت سببا في تأجيج الأزمة الأخيرة فالاقتصاد الإسلامي يرى بأن النقود تعتبر وسيلة للمبادلة وليست سلعة كباقي السلع ويحرم الربا (بيع المال بالمال) وبيع الديون ...

- إدارة الأزمات وتقدير المخاطر شكل نقطة ضعف للنظام الرأسمالي، فبالرغم من أن إدارة الأزمات أصبح علما قائما بذاته لكنه غير مفعّل بسبب جشع الأسواق المالية والمتعاملين فيها.

- إن إعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي وطرق معاملات المؤسسات النقدية والمالية وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين أصبح ضرورة حتمية لتجنب أزمات مستقبلية.

- إن طرح فكرة عملة دولية أو سلة عملات بدل الدولار تكون مقومة إلى الذهب أي ما يشبه قاعدة الصرف بالذهب سوف تكون أكثر أمانا واستقرار من ان تكون العملات مرتبطة إلى عملة واحدة تتأثر بها وتنتقل اليها العدوى في حالة حدوث أزمة أو اضطراب في موطن تلك العملة، كما حدث مع الدولار في الأزمة العالمية الأخيرة.

7. هوامش:

- ¹ - الخضيرى محسن احمد، إدارة الازمات: منهج اقتصادي اداري لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، السنة 1990، ص 17
- ² - رفعت عارف الضبيع، إدارة الازمات، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، بدون رقم الطبعة، السنة 2015، ص: 108.
- ³ - الموقع الالكتروني:

<https://www.france24.com/ar/20081015-financial-crisis-banking-united-states-europe-stocks-exchange-markets-incidents-1929-crack>.

- ⁴ - ميمونة داودي، ظهور الازمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والازمة المالية (2007-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة وهران، السنة (2013-2014).
- ⁵ - ميمونة داودي، المرجع نفسه.
- ⁶ - ميمونة داودي، المرجع نفسه.
- ⁷ - Christophe Blot ; Petit manuel de stratégies de sortie de crise ; REVUE DE L'OFCE ; 110 ; JUILLET 2009; p377.
- ⁸ - فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، ص 20.
- ⁹ - صحيفة وقائع منشورات صندوق النقد الدولي مارس 2016، الموقع الإلكتروني،
- IMF'S Response to the Global Economic Crisis
- ¹⁰ - Rapport annual 2016 BCE; p206
- ¹¹ - Rapport annual 2016 BCE; p 210
- ¹² - منشورات بروجيكت سينديكيت: هي منظمة دولية غير هادفة للربح صحيفة نقابة ورابطة الصحف. وتوزع التعليقات والتحليلات "مقالات الرأي" من قبل الخبراء والناشطين، والحائزين على جائزة نوبل، الساسة والاقتصاديين والمفكرين السياسيين وكبار رجال الأعمال والأكاديميين والمنشورات الأعضاء فيها، ويشجع على التواصل بين أعضائها
- ¹³ - جوزيف ستيغليتز، اقتصادي وأكاديمي أميركي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2001 تكريماً لإسهاماته النظرية في مجال الاقتصاد. يُعدُّ من أبرز الاقتصاديين المحسوبين على تيار الكينزيين الجدد، وعُرف بمعارضته الشديدة للسياسات الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية
- ¹⁴ - حميد رشيد، رئيس الرصد الاقتصادي العالمي في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة